

تقرير

قنبلة صوتية في «بنك بيمو»

13 عرضاً لشراء حصّة «السعودي - الفرنسي» خلال يومين

دعم الأجور عبر تسديد الدولة الاشتراكات المتوجبة لفرع ضمان المرض والأمومة



ستصبح ضعفي الاشتراكات الحالية. وخلصت الى المطالبة بدعم الطاقة تزامناً مع صدور قرار غلاء المعيشة، ووضع خطة متكاملة توفّق بين تحسين القدرة الشرائية للمواطنين والمحافظة على القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية عبر قيام الدولة بوظيفتها الاجتماعية.

الواضح أن بيان الجمعية صدر قبل بيان وزارة العمل، إذ إن ملامح المقاربة المطروحة، كما المقاربة السابقة التي لم يناقشها مجلس الوزراء، توجي بانها تنطلق من استعادة وظيفة الدولة، فهي تتضمن دعم الأجر عبر تسديد الدولة الاشتراكات المتوجبة لفرع ضمان المرض والأمومة وتحويل قيمة هذه الاشتراكات (9%) الى الأجراء، وذلك الى حين إقرار مشروع قانون يرمي الى تطبيق المادة 12 من قانون الضمان الاجتماعي، التي تنص على شمول جميع اللبنانيين بتدابيراته (وبالتالي إلغاء الاشتراكات وتمويل نظام التغطية الصحية الشاملة من الموازنة العامة)، على أن يسبق ذلك اعتبار بدل النقل (بعد الزيادة الرضائية الأخيرة) جزءاً من الأجر وتحسينه بنسبة مؤشر إدارة الإحصاء المركزي (17%)، فضلاً عن زيادة المنح التعليمية وصرافها عبر فرع التعويضات العائلية والتعليمية في صندوق الضمان بعد رفع الاشتراكات في هذا الفرع، وتقديم الدعم للمؤسسات التي تقوم بتوظيف الشباب الباحثين عن أول عمل وتخصيص المناطق الصناعية والمنشآت الصناعية الكبيرة بمعدلات تغذية كهربائية عالية تسهم في خفض كلفتها.

(الأخبار)



المعنية مباشرة بملف تصحيح الأجور، إذ تعقد هيئة التنسيق النقابية مؤتمراً صحافياً بعد ظهر اليوم لعرض المستجدات الخاصة بملف تصحيح الرواتب والأجور. وقالت مصادرها إن الهيئة ستعلن معاودة تحركاتها التصعيدية في حال عدم بث مجلس الوزراء اليوم مطالبها، فيما أصدرت جمعية الصناعيين اللبنانيين بياناً (باسم نائب رئيسها زياد بكداش!) استبقت عبره ما قد تفضي إليه نتائج جلسة مجلس الوزراء (إذا حصلت)، فكررت موقفها الرافض «رفضاً تاماً» لدمج بدل النقل بصلب الراتب. واعتبرت أن زيادة الحد الأدنى الى نحو 900 ألف ليرة ستشكل زيادة بنسبة 80% على المؤسسات الصناعية التي تنقل عمالها وموظفيها على عاتقها و40% للمؤسسات الصناعية التي تدفع بدل نقل لعمالها، بالإضافة إلى انعكاس هذه الزيادة على مؤونات فروقات تعويض نهاية الخدمة، فضلاً عن زيادة الاشتراكات، والتي

محمد وهبة

قال مصرفيون مطلعون إن «بنك بيمو» تلقى أكثر من 13 عرضاً لشراء حصّة شريكه الاستراتيجي «البنك السعودي الفرنسي» الذي يملك 27% من أسهم «بنك بيمو» السعودي الفرنسي الموجود في السوق السورية، و10% من أسهم «بنك بيمو» الموجود في السوق اللبنانية. ومن بين العارضين مصرفان أجنبيان، ومصرف محلي، وعدد من الأفراد.

هذه العروض تلقاها «بنك بيمو» بعد يومين على التصريح الذي أدلى به رئيس مجلس إدارة البنك السعودي الفرنسي صالح العمير، مشيراً إلى أن مجلس الإدارة قرّر بالإجماع الانسحاب من «بنك بيمو» السعودي الفرنسي في سوريا، ومن «بنك بيمو» في لبنان، وبيع الأسهم التي يملكها وفقاً للإجراءات والأنظمة المتبعة. ولم ينس العمير في تصريحه، إعلان استقالة أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون حصص البنك السعودي الفرنسي في كلا المصرفين اللبناني والسوري. لكن هذه الخطوة، أي الاستقالة الفورية، رآها مراقبون مصرفيون دليلاً على المضمون السياسي، إذ لا يكفي أن يعتبر البنك السعودي الفرنسي نفسه «غير ممثل في المصرفين» في ظل القوانين والأحكام التي ترعى وجوده في لبنان وسوريا. أما التبرير الذي ساقه، فلم يكن مستفيضاً، بل كان من وحي ما يحصل في سوريا، فأوضح العمير أن السوق السورية «تحمل مخاطر كثيرة لا تسمح باستمرارية البنك السعودي الفرنسي كشريك».

في الواقع، يصف المصرفيون القرار السعودي - الفرنسي المتخذ بالإجماع، بالانسحاب من «بنك بيمو»، سواء في سورية أو في لبنان، بأنه قرار متسرّع، وليس إلا «قنبلة صوتية» لا مفاعيل واقعية لها باستثناء «محاولة انتحار». فالتصريح لم يأت ضمن صفقة مصرفية يجري التحضير لها في الكواليس أو استحالته اتفاقاً على البيع خرج إلى العلن، كما يجري الأمر عادة بين رجال الأعمال والمصرفيين، بل كان مفاجئاً وعلنياً ويسبق أسبق خطوات البيع المعروفة. كما أن مضمون التصريح ينطوي على الكثير من المغالطات القانونية وسوء فهم الأحكام المصرفية في سوريا ولبنان، فيما يفهم من توقيتها وعلنيته وتسرعها أن الهدف منه إحداث ضجة عسوية صدور العقوبات بحق سوريا، أي أنه ذو خلفية سياسية حصراً. هذه المغالطات، بحسب المصرفيين، يمكن إيجازها على النحو الآتي:

- رغم أن العمير على اطلاع كاف على السوقين السورية واللبنانية، وعلى آليات وأحكام تأسيس المصارف والتنازل عن الاسهم والحصص في كلا البلدين، إلا أن التصريح أغفل المادة التاسعة من قانون تأسيس المصارف في سورية والتي تقول الآتي: «لا يجوز التنازل عن الأسهم أو الحصص من رأس مال المصرف، إلا لأشخاص سوريين أو لجهة غير سورية يوافق عليها مسبقاً مصرف سورية المركزي ويقرر من مجلس الوزراء». أي أن البيع يجب أن يحوز على موافقة الحكومة السورية، وعلى المصرف المركزي، وبالتالي فإن إعلان مثل هذا القرار قبل الحصول على الموافقتين المطلوبتين أمر لا معنى له ولا يعفي الشريك الممثل في مجلس الإدارة من مسؤولياته تجاه المصرف ومودعيه ودائنيه. لا بل يذهب بعض المطلعين باتجاه تأكيد أن مثل هذه الخطوة يترتب عنها مسؤوليات قانونية في حال حصول تداعيات خطيرة على أموال المودعين.

أما في لبنان، فإن الأمر أسهل لأن المجلس المركزي لمصرف لبنان يُخضع انتقال ملكية 5% من أسهم المصارف وما يزيد على هذه النسبة، إلى موافقته المسبقة. لكن في الإجمال، إن التملص من الأسهم ليس

مصرفيون: استقالة أعضاء مجلس الإدارة (سياسية) وخرجت من الديوان الملكي



بالسهولة التي يروّج لها مجلس إدارة البنك السعودي الفرنسي. كل القوانين في لبنان وسوريا تُخضع استقالة أعضاء مجلس الإدارة إلى قرار يتخذ في الجمعية العمومية للاطلاع على الأسباب وتقويم عملهم ومنحهم براءة ذمّة عن أعمالهم في المجلس. وبالتالي، فإن قرار الاستقالة من مجلس الإدارة لا يعدّ نافذاً، ولا يعتدّ به قبل موافقة الجمعية العمومية عليه، وإبراء ذمّة العضو المستقيل، وهو ما يعني أن الانسحاب من المصرفين في سوريا ولبنان لا يحمل أي معنى قانوني، ولا وجود له قبل موافقة الجمعية العمومية وإبراء ذمّة الأعضاء المستقلين، وبالتالي فإن مسؤوليتهم تجاه المودعين تبقى قائمة حتى تحقيق شروط قبولها.

- إعلان بيع الحصص والأسهم التي يمتلكها البنك السعودي الفرنسي، بالطريقة الحالية التي تؤكد أنه قرار ناجم عن وجود مخاطر مرتفعة في السوق، يؤثر على أسعار الأسهم ويضعها نزولاً، ويسمح للمشتري بأن «يذبح» البائع... لا بل إنه قرار انتحاري بامتياز.

- تقول المعطيات المتوافرة، إن هذا التسرّع والتهور في اتخاذ القرار جاء واضحاً في تصريح العمير «غير المدروس»، لكونه خرج على عجل من الديوان الملكي في السعودية من أجل استباق قرار العقوبات على سوريا، وبهدف ترك انطباع أن القرار العربي جذي. وهذا الأمر كاف لتوصيف القرار بأنه سياسي بامتياز.

- لكن ما يعزّز التوصيف السياسي، هو أن معايير المحاسبة الدولية تجبر المصارف على الإفصاح عن الأثر المالي المتوقع لقرار البيع، فيما يؤكد المراقبون أن إعلان قرار جاء مخالفاً للفقرة رقم 4 من التعليمات العامة التي يجب على الشركات مراعاتها عند نشر إعلاناتها، والتي تنص على أنه «إذا كان للحدث أثر مالي في القوائم المالية، يجب ذكر الأثر المالي للحدث، وإذا تعذّر ذلك يجب ذكر السبب».

- صحيح أن المخاطر تزيد في السوق السورية، لكن هناك ظاهرة اجمعت عليها المصارف اللبنانية التي تملك مساهمات في مصارف سورية، تتعلق باسترداد التسليف. ففي الفترة الأخيرة لاحظ مدير المصارف أن التسليفات هناك تتقلص، فتبين لهم أن السبب يعود إلى ردّ فعل المقترضين على الظروف الحالية من خلال إغلاق أرصنتهم وإعادة الأموال المستلفة للاستفادة من حسم الفوائد، وهذا يخفف من تعثر الديون مستقبلاً.

قضية

طيارو «MEA» يُضربون 48 ساعة ضد «الديكتاتور»!

حسن شقراني

مزة جديدة، يُبدي رئيس مجلس إدارة شركة طيران الشرق الأوسط (MEA)، محمّد الحوت، رفضاً قاطعاً للحوار مع طياري الشركة الذين يعانون الإجحاف في الحصول على حقوقهم. هم الآن ينفذون إضراباً يستمر يومين، أما هو فيسعى إلى تثبيت مخالفة القانون وتكريس سلوكه قاعدة في شركة وُصفت في الأزمنة الجميلة بأنها جناح لبنان. إذ، هي الشركة نفسها، لكن بقضية عين جديدة؛ فعلى خلفية سوء معاملة إدارة الشركة للطيار السني المصاب بمرض عضال جوزيف عياط، يُنفذ زملاؤه إضراباً لمدة 48 ساعة بدأ عند الساعة العاشرة من ليل أمس. قضية الكابت عياط، الذي تخلّت عنه الشركة بعد اكتشاف إصابته بمرض السرطان، ليست الأساس، بل هي فتيل جديد يشعل حرب الحقوق النقابية في

الشركة، إذ تعمد الإدارة بقيادة محمّد الحوت إلى اللتفاف على تلك الحقوق عبر «سياسة التعاميم وليس الاستناد إلى قانون واضح، وهي تتعاطى مع الطيارين، انطلاقاً من مزاجية رئيس مجلس الإدارة وليس القانون والحقوق المكتسبة» يُعلّق أحد الطيارين الذين يبلغ عددهم 200؛ «وهم باقون في المطار إلى حين التوصل إلى تسوية أو اتفاق ما». لكن يبدو أن المدير لا يريد سلوك طريق التسوية ومنح الطيارين حقوقهم «وأساساً خطته هي في إصدار كتاب تحديد تلك الحقوق بعد قضمها وتقزيم مستحقات الطيارين عبر التعاميم المختلفة التي يُصدرها» يُعلّق طيار آخر. وهناك فعلاً ما يبرز غضب الطيارين من «مديرهم». «فهو أساساً يرفض إجراء حوار معهم، ويتعاطى بنوع من الديكتاتورية» يقول النقيب السابق محمود حوماني، علماً بأن النقيب الجديد، فادي خليل، أكد لدى انتخابه

في أيار الماضي أنه سيقدم خطة مبرمجة تهدف إلى «متابعة تحسين شروط عمل الطيار اللبناني ورفع مستوى المهنة في لبنان». ومن المتوقع أن يمس الإضراب 60 رحلة تسيرها الشركة إلى بلدان مختلفة. أما الخسائر التي ستتولد عنه «فمن المتوقع أن يُضخمها (الحوت) هذه المرة إلى مليوني دولار» يتابع محمود حوماني. فبعد الإضراب الأخير الذي نفذه الطيارون لمدة 24 ساعة، أعلن محمّد الحوت أن الخسارة التي ترتبت على الشركة بلغت 800 ألف دولار.

ويطرح الطيارون 11 بنداً في ورقتهم الحقوقية، وهي تتمحور أساساً حول مكتسباتهم والتوصل إلى أرضية وشروط لعملهم وديمومتهم (Conditions of Agreement). ففي مثال الكابت جوزيف عياط، عمدت الشركة إلى فصله الأسبوع الماضي بسبب مرضه، ما دفع الطيارين إلى الاحتجاج وتأخير الرحلات. وفي

من المرجح أن يضاعف الحوت الخسائر هذه المرة إلى مليوني دولار

بيان أصدرته الإدارة، أمس، تعليقاً على تلك الخطوة، قالت: «الطيار المذكور فقد الأهمية الصحية لممارسة عمله طياراً بسبب مرض عضال، ما ينجم عنه التوقف المباشر عن العمل». وأشارت إلى أن النقابة خالفت «الاتفاق على تأجيل البحث في قانونية مطلب النقابة إلى حين عودة الإدارة من السفر»، مشددة على أن الإدارة «تؤكد أنها وطياريها ومضيفيها

وموظفيها كانت ولا تزال عائلة واحدة تتأثر بأي عارض يحدث لأي من أفرادها». ولكن من الواضح أن طرفاً أساسياً في هذه العائلة غير راض على وضعها وعلى إدارتها. ففي كل مرة يلجأ فيها الطيارون إلى الاحتجاج للحصول على حقوقهم، يلجأ المدير إلى مخالفة القانون لاحتواء ضغوطهم؛ وفي الإضراب الأخير، عمد الحوت إلى استقدام طيارين أجانب لتسيير الرحلات، وهي خطوة مخالفة للقانون. «وهذه المرة أيضاً سيعمد الحوت على الأرجح إلى استقدام طيارين» يقول محمود حوماني.

أما الأخطر في الموضوع فهو أن الحوت يبرز سلوكه بأنه «محمي من الدولة»؛ بمعنى آخر أن وزارة الأشغال العامة والنقل تغطي سلوكه ومخالفاته. يؤكد الطيارون الالتزام بإضرابهم بعدما منحوا الإدارة شهرين لإطلاق الحوار قبل تنفيذه؛ فهل تنزل الإدارة عن عرشها وتتناور معهم؟